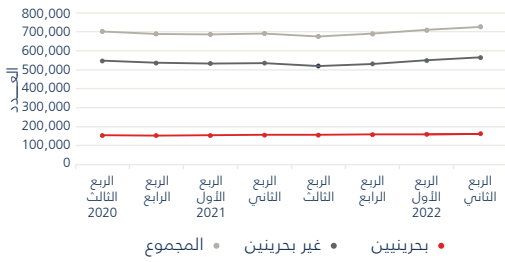


# مؤشرات سوق العمل البحرين | الربع الثاني 2022

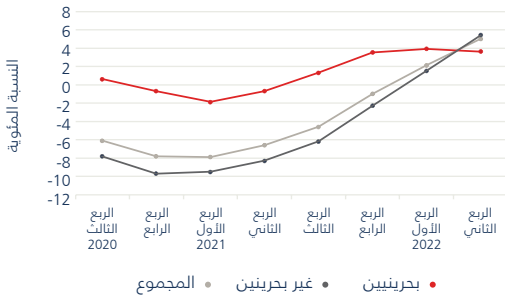
## إجمالي العمالة يصل إلى 724,762 عاملاً<sup>1</sup> بنهاية الربع الثاني من 2022

- بلغ إجمالي العمالة غير البحرينية بنهاية الربع الثاني من هذا العام 563,332 عاملاً بالمقارنة مع 534,091 عاملاً في الربع الثاني من العام 2021 مرتفعاً بنسبة سنوية وصلت إلى 5.5%.
- بلغ إجمالي العمالة البحرينية بنهاية الربع الثاني 161,430 عاملاً بحرينياً مرتفعاً بنسبة سنوية قدرها 3.6% بالمقارنة مع 155,747 عاملاً في الربع الثاني من العام 2021 كما سجل ارتفاعاً بالمقارنة مع 159,700 عاملاً في الربع السابق.
- بلغ عدد تصاريح العمل الجديدة الصادرة من قبل هيئة تنظيم سوق العمل لفئة العمالة في الربع الثاني 41,093 تصريحاً بارتفاع بنسبة سنوية تقدر بـ 37.9%.
- بلغت حصة المؤسسات الصغيرة، التي يعمل بها أقل من 10 عمال، حوالي 45.4% من إجمالي تصاريح العمل الجديدة الصادرة لفئة العمالة خلال الربع الثاني من العام 2022.
- بلغ وسيط أجور البحرينيين في هذا الربع 559 ديناراً بحرينياً مرتفعاً بنسبة سنوية قدرها 1.1% بالمقارنة مع 553 ديناراً بحرينياً في الربع نفسه من العام السابق.

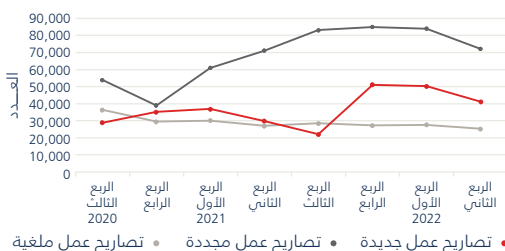
### إجمالي التوظيف



### نسبة نمو العمالة



### التصاريح الجديدة والمجددة والملغية



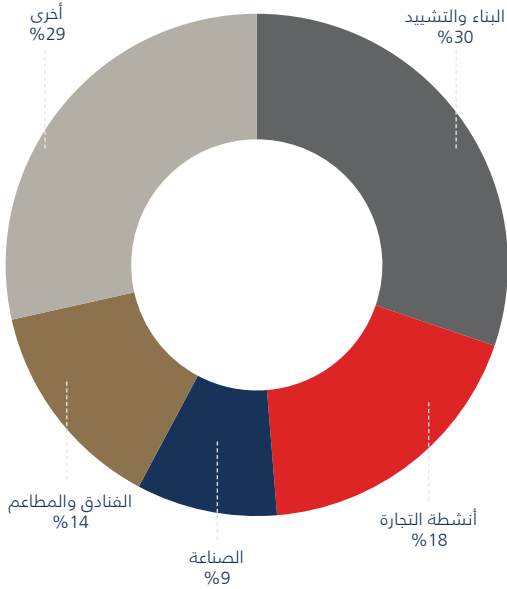
التوظيف <sup>1</sup>	العدد	التغير
إجمالي التوظيف	724,762	5.1%
- بحرينيون	161,430	3.6%
- غير بحرينيين	563,332	5.5%
تصاريح العمل <sup>2</sup>	العدد	التغير
تصاريح العمل الجديدة	41,093	37.9%
تصاريح العمل المجددة	71,895	1.4%
تصاريح العمل الملغية	25,240	-6.3%
انتقال العمالة	15,453	4.6%
تصاريح خدم المنازل	العدد	التغير
تصاريح العمل الجديدة	7,538	38.6%
تصاريح العمل المجددة	5,269	-11.6%
الداخلون الجدد في سوق العمل (القطاع الخاص) <sup>3</sup>	العدد	التغير*
الداخلون الجدد البحرينيون	1,785	-15.1%
- الأجور الشهرية أقل من 250	48	-17.2%
تطور مؤسسات القطاع الخاص <sup>4</sup>	العدد	التغير*
مؤسسات جديدة (فرع السجل التجاري)	2,166	0.2%
الأجور	العدد	التغير
فجوة تكلفة العمالة <sup>5</sup> (في قطاعات محددة)	348 د.ب	12 د.ب
الوسيط الحسابي للأجور (بحرينيون)	559 د.ب	1.1%
- القطاع الحكومي	733 د.ب	2.9%
- القطاع الخاص	462 د.ب	1.3%
مؤشر أسعار المستهلك أبريل 2019 = 100 (CPI)	99.9	3.4%

نسب معدلات النمو تعتمد على نقطة القياس للفترة نفسها من العام الماضي ما عدا المؤشرات التي رمز لها \* فنقطة القياس فيها هي للربع السابق.

## تصاريح الصادرة

- بلغ إجمالي عدد التصاريح الجديدة التي قامت هيئة تنظيم سوق العمل بإصدارها خلال الربع الثاني من هذا العام 50,519 تصريحاً جديداً منها 41,093 تصريحاً للعمالة الأجنبية، و 1,594 تصريحاً للمستثمرين، و 7,832 تصريحاً للملتحقين بالعمالة الأجنبية. وقد ارتفع إجمالي عدد التصاريح الجديدة بالمقارنة مع 37,698 تصريحاً جديداً في الربع الثاني من العام 2021.
- بلغ إجمالي عمليات تجديد التصاريح التي تم إنجازها خلال هذا الربع 85,948 تجديدًا، منها 71,895 تجديدًا لتصريح للعمالة، و 1,489 تجديدًا لتصريح للمستثمرين، و 12,564 تجديدًا لتصريح للملتحقين بالعمالة الأجنبية؛ وقد انخفض عدد التجديدات انخفاضاً طفيفاً بالمقارنة مع 86,040 تجديدًا في الربع الثاني من العام السابق.
- قامت الهيئة في الربع الثاني من هذا العام بإلغاء 30,007 تصريحاً بناءً على طلب من أصحاب العمل، منها 25,240 تصريحاً للعمالة، و 272 تصريحاً للمستثمرين، و 4,495 تصريحاً للملتحقين بالعمالة الأجنبية.
- استمر قطاع المقاولات في الحصول على أعلى عدد من تصاريح العمل الجديدة بنسبة 30.2% من مجموع تصاريح العمل الجديدة الصادرة، يتبعه قطاع أنشطة التجارة بنسبة بلغت 18.5%، ومن ثم قطاع خدمات الإقامة والطعام بنسبة 13.7%.

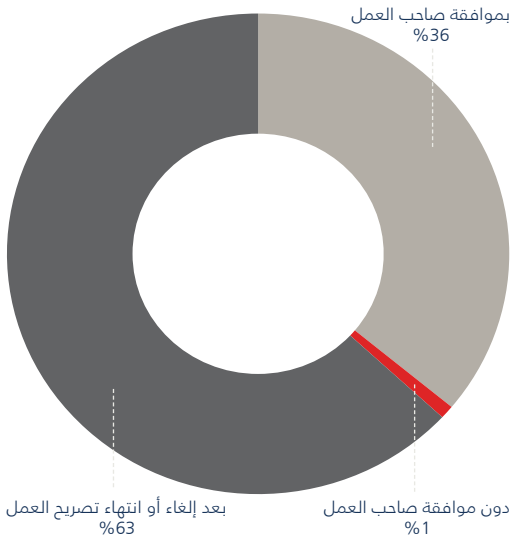
## تصاريح العمل حسب القطاع



## انتقال العمالة

- بلغ إجمالي عدد العمالة الأجنبية التي تمت عملية انتقالها إلى صاحب عمل جديد خلال الربع الثاني من هذا العام 15,453 عاملاً. ويشمل ذلك العدد العمال المنتقلين للذين تم انتقالهم بعد انتهاء أو إلغاء تصريح العمل ولم يبلغوا الهيئة بنية الانتقال خلال 5 أيام من الإلغاء. وقد بلغت نسبة طلبات الانتقال بعد انتهاء تصريح العمل 63.1% من مجموع عمليات الانتقال، في حين بلغت نسبة عمليات الانتقال مع موافقة صاحب العمل السابق 36%، أما نسبة عمليات الانتقال دون موافقة صاحب العمل السابق فكانت ما يقارب 0.9%.
- حصل قطاع أنشطة خدمات الإقامة والطعام على أعلى نسبة من مجموع عمليات الانتقال في الربع الثاني يليه قطاع أنشطة التجارة، ثم قطاع الصناعة، وقد حصلت معاملات المؤسسات الصغيرة، التي يعمل بها أقل من 10 عمال، على 56.6% من إجمالي معاملات الانتقال في الربع الثاني من العام الحالي.

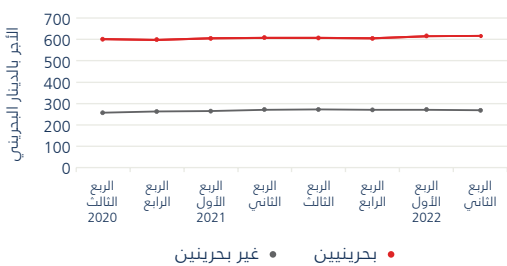
## انتقال العمالة حسب الصنف



## الأجور وفجوة تكلفة العمل

- بلغ وسيط أجور البحرينيين 559 ديناراً بحرينياً في هذا الربع بالمقارنة مع 553 ديناراً بحرينياً في نفس الربع من العام 2021 مرتفعاً بنسبة سنوية قدرها 1.1%. وقد بلغ وسيط أجور البحرينيين في القطاع الخاص 462 ديناراً بحرينياً وبتزايد سنوية قدرها 1.3% بينما بلغ في القطاع العام 733 ديناراً بحرينياً و بنسبة سنوية بلغت 2.9%.
- بلغت فجوة تكلفة العمل بين العمالة الأجنبية والوطنية في القطاعات المستهدفة (المقاولات، التجارة، الفنادق والمطاعم، قطاع الصناعات الصغيرة) 348 ديناراً بحرينياً في هذا الربع بارتفاع قدره 12 ديناراً بحرينياً عما كانت عليه في الربع الثاني من العام 2021.

## فجوة تكلفة العمل (قطاعات محددة)



## الهوامش

1. يشمل الأفراد المدنيين الذين يعملون في القطاع الخاص والعام (المؤمنون، وغير المؤمنين والعاملون لحسابهم الخاص) وخدم المنازل ومن في حكمهم.
2. لايشمل تصاريح الخدم ومن في حكمهم، وتصاريح عمل المستثمرين، والتصاريح المؤقتة.
3. العمال الجدد المسجلون في الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي.
4. تم احتساب الأرقام باستخدام الأسلوب الإحصائي المعروف بالمتوسط المتحرك "moving average".
5. قطاعات محددة مقتصرة على أربعة أنشطة اقتصادية: البناء والتشييد، وتجارة الجملة وتجارة التجزئة، والفنادق والمطاعم، والتصنيع (منشآت صغيرة).